اقتصاد

الغلاء يخرج عن السيطرة في تونس

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لا تهدأ الأسعار في أسواق تونس، خاصة المواد الغذائية، رغم انقضاء شهر رمضان وتراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، حيث يستمر الغلاء ليصل إلى مستويات قياسية تكاد تخرج عن السيطرة، رغم ترسانة القوانين المكافحة للمضاربة والاحتكار. وباتت أسعار الغذاء في تونس عبئا على طيف واسع من الأسر التي تعاني من نقص الموارد المالية وارتفاع نسب الديون، ما يدفع العديد منها إلى الاستغناء عن مواد مهمة في سلة الغذاء التقليدية من أبرزها اللحوم الحمراء.

وكشفت بيانات صادرة عن معهد الإحصاء الحكومي الأخير أن زيادة أسعار سلة الغذاء كانت صادمة، بعد ارتفاع ثمن المنتجات الأساسية 35 في المائة رغم انحسار نسبة التضخم إلى حدود 7,2 في المائة. وتتعارض مؤشرات الأسعار محلياً مع موجة انخفاض سعر الغذاء في الأسواق العالمية والذي سجّل تراجعا وفق مؤشر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) في فبراير/ شباط الماضي، وذلك للشهر السابع على التوالي.

ويشرح الخبير الاقتصادي مراد الحطاب استمرار انفلات أسعار الغذاء في تونس ببقاء قسم كبير من مسالك توزيع المواد الغذائية خارج دائرة الرقابة، على غرار منظومات بيع اللحوم الحمراء والأسماك، ما يجعل هوامش الربح في هذه المواد عالية وغير قابلة للتأطير.

ويقول الحطاب في تصريح لـ«العربي الجديد» إن استمرار ارتفاع أسعار الغذاء في تونس رغم تراجع مؤشر التضخم يثبت أن أسباب التضخم في تونس ليست نقدية، بل مرتبطة أساساً بالاستهلاك ومسالك التوزيع المنفلتة عن أجهزة الرقابة الحكومية. ويعتبرأستاذ الاقتصاد آرام بالحاج أن من خصوصيات السوق التونسية أنها سريعة التأثر بارتفاع الأسعار عالمياً، غير أن استفادتها من نزول الأسعار غالبا ما تكون بطيئة جداً.

ويؤكد بالحاج في تصريح لـ«العربي الجديد» أن تونس سجلت تباطؤاً في زيادة الأسعار خلال الأشهر الماضية، غير أنها تبقى غير كافية، كما يستمر الحذر بشأن عودة الضغوط التضخمية مع ارتفاع أسعار الطاقة وتمسك البنك المركزي التونسي بتثبيت سعر الفائدة عند نسبة 8 في المائة. ويرجّح المتحدث أن تستمر أسعار الغذاء في تونس عند مستويات عالية نظرا إلى ضعف طاقة التخزين وسعي الدولة إلى خفض كلفة الدعم والاستفادة من تراجع أسعار المواد الأساسية الموردة في السوق العالمية، لا سيما منها الحبوب والزيت والسكر. ويقول: «سيكون من الصعب السيطرة على الغلاء على المدى القريب رغم الانخفاض العالمي لأسعار حزمة مهمة من المواد الأساسية».

ووفق تقرير «الفاو»، سجلت أسعار صادرات الذرة الانخفاض الأكبر في الأسعار في ظلّ التوقعات التي أثّرت على السوق بشأن وجود حصاد كبير في الأرجنتين والبرازيل، إلى جانب الأسعار التنافسية التي تعرضها أوكرانيا سعيًا منها إلى الاستفادة من حسن سير طريق التجارة البحرية.

وفي ما يتعلق بالقمح ، قال التقرير إن «التراجع أتى في الأسعار الدولية نتيجة تدني أسعار التصدير بشكل رئيسي، بفعل تسارع وتيرة التصدير في الاتحاد الروسي، ما دفع الأسعار من مصادر أخرى إلى الانخفاض، وبخاصة في الاتحاد الأوروبي».

(مايك كامت/ Getty)

نمو بريطاني قوي

نما الاقتصاد البريطاني بأكبر وتيرة فيما يقرب من ثلاث سنوات في الربع الأول من عام 2024، منهياً الركود الذي دخل فيه في النصف الثاني من العام الماضي. وقال مكتب الإحصاءات الوطنية، الجمعة، إن الناتج المحلي الإجمالي نما 0,6 في المائة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري والمنتهية في مارس/آذار، وهو، على تواضعه، يبقى أقوى نمو مسجل منذ الفصل الرابع من عام 2021، عندما ارتفع بنسبة 1,5 في المائة. وتجاوز نمو الربع الأول من العام الجاري، كل التوقعات في استطلاع أجرته «رويترز» لآراء 39 خبيراً اقتصادياً كان قد أشار إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي 0,4 في المائة، بعد انكماش بلغ 0,3 في المائة في الربع الأخير من عام 2023.

الأثرياء يعيدون أصولهم إلى روسيا خوفاً من المصادرة

موسكو ـ **عبد العزيز والي**

بدأ الأثرياء الروس بإعادة أصولهم إلى روسيا خوفًا من مصادرتها في الخارج، حسبما ذكرت وكالة «بلومبيرغ». وأشارت الوكالة إلى أن قبرص وسويسرا فرضتا، كجزء من التدابير التقييدية، حظرا على خدمات إدارة الصناديق العائلية للمواطنين الروس. وبينما يبحث بعض أغنى الروس عن طرق لترك رأس المال في الغرب، يقوم آخرون بنقله إلى دول «صديقة»، مثل الإمارات العربية المتحدة، أو إعادته إلى روسيا. ووفقاً لـ «بلومبيرغ» فإن السلطات الروسية تحاول منذ سنوات عديدة تهيئة الظروف لعودة رأس المال المسحوب من البلاد، وأضافت الصحيفة أن الأثرياء الروس يضطرون إلى إعادة الأصول إلى الاتحاد الروسي على الرغم من الخطر القائم المتمثل في التأميم. وقال اثنان من الملياردرات، بشرط عدم الكشف عن هويتهما، للوكالة إنهما يحاولان عدم التفكير في الاستيلاء المحتمل على أصولهما لصالح الدولة، مشيرين إلى أنه لا يمكنهما الآن القيام بأعمال تجارية إلا في روسيا. وقال رجل أعمال آخر خاضع للعقوبات إنه لم يقرر بعد ما سيفعله بأصوله، لكنه وعائلته قرروا بدء حياة جديدة في روسيا. من جهتها تقول الاقتصادية الروسية أولغا بولياكوفا لـ«العربي الجديد»: «الحكومة الروسية تحاول في الوقت الحالي العمل على تهيئة الظروف لعودة رجال الأعمال الروس الى بلادهم مع توفير البيئة الآمنة والمناسبة لهم بعيداً عن العقوبات الغربية ومصادرة أموالهم». وأضافت بولياكوفا أن «الغرب بدأ يفهم أن الوضع الاقتصادي في روسيا يتحسن مقارنة ببداية العملية العسكرية في أوكرانيا وفرض العقوبات، في حين أن أوروبا على درب الركود العميق، بالإضافة إلى ذلك فإن قدرة روسيا على تحمل العقوبات والضغوط تعد إنجازاً كبيراً». يذكر أنه في وقت لاحق تمكن بعض رجال الأعمال الروس الذين تم إدراجهم في قوائم العقوبات من تحقيق رفع الإجراءات التقييدية. على سبيل المثال، في يوليو/ تموز 2023، تم رفع العقوبات البريطانية عن رجل الأعمال أوليغ تينكوف. بعد ذلك، وجه تينكوف نداءً مفتوحًا إلى رجال الأعمال الروس، حذر فيه على وجه الخصوص من إمكانية تأميم الأصول المتبقية في روسيا في أي وقت. وفي الوقت نفسه، أشار تينكوف إلى أن رجال الأعمال الذين غادروا روسيا إلى الغرب لديهم فرصة لرفع العقوبات.

أخبار

السعودية تنوي خفض إمدادات الخام للصين

ستتراجع واردات شركات التكرير الصينية من النفط الخام السعودي في يونيو/ حزيران عنها في مايو/ أيار، بعدما رفعت أرامكو السعودية، أكبر مصدر في العالم، أسعار البيع الرسمية لمعظم خاماتها المتجهة إلى آسيا

إلى أعلى مستوياتها في خمسة أشهر على الرغم من تراجع أرباح التكرير. وتوقعت «رويترز» أن تنخفض كمية الخام السعودي المقرر تحميلها إلى الصين بنحو 5,8 ملايين برميل في يونيو، من 45 مليون برميل في مايو.

اليونان تستقدم عمالاً مصريين في مجال الزراعة

قالت وزارة الهجرة اليونانية الجمعة إن أثينا ستبدأ في استقدام عمال مصريين هذا الصيف للعمل في وظائف زراعية مؤقتة بموجب اتفاق بين البلدين لمواجهة نقص العمالة. وستستقبل اليونان نحو خمسة آلاف عامل موسمي في مجال الزراعة بموجب اتفاق موقع مع مصر في 2022. وذكرت وزارة الهجرة في بيان أن البلدين بحثا التوسع في الاتفاق «المفيد للطرفين» ليشمل قطاعي الإنشاءات والسياحة اليونانيين.

بكين تتهم واشنطن بتسييس الاقتصاد

اتهمت وزارة الخارجية الصينية الجمعة الولايات المتحدة بتسييس القضايا الاقتصادية بعد فرض قيود تجارية على 37 شركة صينية الخميس، وإضافتها إلى القائمة السوداء التجارية، بما في ذلك بعض الشركات المتهمة بدعم بالون تجسّس مشتبه به طار فوق الأراضي الأميركية العام الماضي. ونقلت رويترز عن المتحدث باسم الوزارة لين جيان قوله، في مؤتمر صحافي دوري، إن الصين تعارض بشدة إساءة استخدام أدوات مراقبة الصادرات مثل قيود تجارية عبر قائمة الكيانات الأميركية بذريعة مخاوف تتعلق بالأمن القومي، علماً أن حجة واشنطن اتهام الكيانات الصينية بتصنيع طائرات بدون طيار لاستخدامها من قبل الجيش الصيني وغيرها لشحن المواد الخاضعة للرقابة إلى روسيا، معتبراً أن للصين وروسيا الحق في تنفيذ تعاون اقتصادي وتجاري طبيعي، ولا ينبغي إزعاج هذا التعاون.

تراجع الإنتاج الصناعي التركي 0,3%

أظهرت بيانات رسمية الجمعة أن الإنتاج الصناعي التركي تراجع في مارس/ آذار 0,3 في المائة على أساس شهري في قراءة معدلة في ضوء العوامل الموسمية وعوامل التقويم. وذكر معهد الإحصاء التركي أن الإنتاج ارتفع في مارس آذار 4,3 في المائة على أساس سنوي.

زراعة

عام الخير في الجزائر

توقعات بموسم وافر لحصاد القمح

مع انطلاقة موسم حصاد القمح في الجزائر، تتزايد التوقعات بارتفاع المحصول هذا العام مقارنة مع سنوات الجفاف الماضية، نتيجة غزارة التساقطات

الجزائر ـ **حمزة كحال**

بدأت آلات حصاد القمح في الجزائر في الدوران وحصد أولى السنابل، وسط تفاؤل الفلاحين بموسم وافر بسبب ارتفاع المساحات المسقية بفضل الأمطار الكثيفة التي سجلتها البلاد طيلة موسمي الشتاء والربيع، عكس السنوات الماضية التي تميزت بجفاف حاد. ويبقى هاجس الأسعار وحده يؤرق الفلاحين، ويتوقع فلاحو الجزائر أن يعرف موسم حصاد السنة الحالية، الذي انطلق مع أولى أيام شهر مايو/أيار الحالي، ارتفاع المحصول فوق الأرقام التي سجلت في الموسم الماضي، ما دفعهم لتسميته بـ«عام الخير» الذي ينهي سنوات الجفاف التي عرفت بمواسم «السنابل اليابسات». وكشف مدير النشاط الفلاحي في وزارة الفلاحة الجزائرية رياض خيري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «الوزارة تتوقع أن يلامس إنتاج القمح لموسم 2024، بين 50 مليوناً و55 مليون قنطار، مقارنة بمعدل 35 مليون قنطار في السنوات الماضية». وأضاف المتحدث نفسه أن «الملاحظ مع انطلاق عمليات الحصاد أن حجم الإنتاج في الهكتار الواحد انتقل من 30 قنطاراً إلى 55 قنطاراً، وذلك بفضل عمليات السقي الكثيفة التي تميز موسم حرث القمح وزرعه، سواء عبر الأمطار أو عبر الري التقليدي». وشدد خيري على أن «الحكومة تولي أهمية كبيرة لموسم الحصاد لهذه السنة بالنظر إلى التطورات التي تعيشها الأسواق العالمية، وذلك بتوفير كل الإمكانات التقنية والتخزينية للفلاحين، حيث توجد 510 نقاط جمع للقمح و610 نقاط تخزين، لسد أي خلل في عمليات الاستيراد وتقليصها في الوقت الذي تشهد فيه أسواق القمح ارتفاعاً كبيراً في الطلب وتراجعاً في العرض».

وأضاف: «استوردنا أكثر من 30 مليون قنطار من القمح منذ بداية السنة، ونستعد لإطلاق مناقصات جديدة تسليم يوليو/ تموز وأغسطس/ آب لضمان نهاية سنة من دون أي ندرة، علما أن مخزون البلاد من القمح يلامس 10 أشهر من الاستهلاك، بطاقة تخزين تقدر بنحو 45 مليون قنطار». وتعتبر الجزائر من بين أكبر الدول المستوردة للقمح اللين في العالم، وتعد فرنسا مموناً الرئيس بقيمة ما بين مليارين وثلاثة مليارات دولار سنوياً، وتتعامل لتوفير الكميات المطلوبة من القمح مع 20 دولة أخرى، بينها ألمانيا والأرجنتين وبولونيا وأوكرانيا والولايات المتحدة وكندا وروسيا. وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة عالمياً بعد مصر في استيراد القمح، وتبلغ نسبة الاستهلاك الفردي سنوياً 100 كيلوغرام، وهو ضعف النسبة في الاتحاد الأوروبي وثلاثة أضعاف باقي دول العالم. ولتفادي أي ضغط داخلي على الطلب وارتفاع مفاجئ للاستهلاك المحلي، قررت الحكومة الجزائرية سابقاً، بأمر من الرئيس عبد المجيد تبون، حظر تصدير المواد الغذائية الأساسية، كالسكر والزيت والمعكرونة والسميد ومشتقات القمح. ويبقى هاجس السعر الذي يعود مع كل عملية حصاد وحده ما يؤرق الفلاحين الذين يشتكون من الأسعار، بالرغم من رفع الحكومة، مطلع سنة 2023، سعر شراء القمح والشعير، بعد سنوات طويلة من الشد والجذب بين الطرفين. وارتفعت الأسعار بالنسبة للقمح الصلب من 4500 دينار إلى 6000 دينار (43,1 دولاراً)، أما القمح اللين فارتفع سعره من 3500 دينار إلى 5000 دينار (35,9 دولاراً) والشعير من 2500 دينار إلى 3400 دينار (24,4 دولاراً) أما الشوفان فقد ارتفع من 1800 دينار إلى 3400 دينار (24,4 دولاراً)، وهي أرقام يراها الفلاحون ضئيلة مقارنة بتكلفة الإنتاج التي تعادل 90 في المائة من سعر الشراء الجديد.

وفي السياق، اعتبر الأمين العام للاتحاد العام للفلاحين الجزائريين (تكتل يضم 5 ملايين مزارع) عبد اللطيف ديلمي أن «الزيادة وإن كانت لا ترقى إلى تطلعات المزارعين، إلا أنها مقبولة وتراعي فيها الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، فالحكومة تحاول تحفيز المزارعين بعدما شهد الموسم الأخير تراجع المساحات المزروعة مقابل استقرار الواردات من القمح عند مستويات مرتفعة».

وأضاف المتحدث نفسه لـ«العربي الجديد» أن «الاتحاد يدعو إلى مراجعة الأسعار مجدداً، خاصة أن فاتورة الواردات عموماً شهدت تراجعاً، ويمكن تحويل الأموال الموفرة إلى دعم قطاع الفلاحة، ووصلت إلينا أصداء كثيرة بأن تكلفة الإنتاج ارتفعت مع صعود أسعار الأسمدة والنقل واليد العاملة وغيرها، الفلاح يعيش أيضا في الجزائر وهو يكتوي بغلاء المعيشة والتضخم».

> مخزون الجزائر من القمح يغطي 10 أشهر من الاستهلاك

وفي سبتمبر/ أيلول الماضي، كُشف عن الخطوط العريضة للمخطط الاستراتيجي لتنمية إنتاج الحبوب في الجزائر «أكتوبر 2023-2028» الرامي لتوفير الظروف الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المنتج. وعجزت الجزائر عن تحقيق الاكتفاء في مجال إنتاج القمح، فرغم ارتفاع الإنتاج فوق عتبة 5 ملايين طن سنوياً، إلا أن ارتفاع الطلب الداخلي، المقدر بـ 15 مليون طن، جعل الجزائر تسجل اسمها على رأس قائمة زبائن القمح الأوروبي والأميركي، بفاتورة واردات ضخمة.

وكانت الحكومة الجزائرية قد أطلقت حملة ضد المتلاعبين بالقمح وأسعاره، أفضت إلى إغلاق عشرات المطاحن الخاصة مع متابعتها قضائياً، والتحقيق مع عشرات المطاحن الأخرى، بتهمة تضخيم الفواتير.

نمو الإنتاج مع تزايد المتساقطات
(نصر الدين زيار/ Getty)

الأردن

ضعف الالتزام باتفاقيات العمل الدولية

عمان ـ **زيد الدبيسية**

قال رئيس المرصد العمالي الأردني أحمد عوض لـ«العربي الجديد» إن الاختلالات في سوق العمل الأردني لا تزال مستمرة، وكذلك عدم الالتزام باتفاقيات منظمة العمل الدولية، ما يعني استمرار الانتهاكات العمالية وسعي الكثير من العمال للحصول على حقوقهم من خلال تنظيم الاحتجاجات وأشكال الضغط المتاحة كافة.

وبلغ عدد الاحتجاجات العمّالية التي نفّذها عمّال الأردن العام الماضي 89 احتجاجاً، بانخفاض 45 في المائة عن عام 2022 حين بلغ عدد الاحتجاجات 162 احتجاجاً عمّالياً. وأرجع تقرير المرصد هذا التراجع إلى عدم جدية الحكومة وغالبية أصحاب العمل في تلبية معظم مطالب العاملين، ما دفع العديد من العاملين إلى عدم تنفيذ أي احتجاجات لشعورهم بعدم تلبية مطالبهم.

كما أن الخوف من الفصل من العمل والضغط على بعض العاملين المحتجين وإغراؤهم عن طريق وعود بتلبية مطالبهم، دفعت العديد منهم إلى الانسحاب من الاحتجاجات، إضافة إلى الضغوطات الرسمية وفضّ العديد من الاحتجاجات بالقوة، وبخاصة احتجاجات المعلمين والمتعطلين عن العمل، وفق التقرير. وأوضح التقرير أن الحرب الإسرائيلية على غزة، المستمرة حتى الآن، كان لها دور في تراجع أعداد الاحتجاجات العمّالية خلال العام الماضي، إذ إن قطاعات واسعة من العاملين علّقت جميع احتجاجاتها كنتيجة للتحولات في المزاج العام لدى الأردنيين نتيجة لحرب الإبادة الجماعية التي يواجهها الفلسطينيون في غزة. وقال عوض إنه جرى إدراج الأردن ضمن القائمة الأولية للبلدان غير الملتزمة

> تراجع الاحتجاجات مع تحول المزاج العام بسبب العدوان على غزة

باتفاقيات منظمة العمل الدولية ولا تحترم بعض معاييرها المتعلقة بالعمل اللائق. وأضاف أنه، وفقاً للقائمة الصادرة عن لجنة تطبيق المعايير في منظمة العمل الدولية والتي اطّلع عليها «المرصد العمالي» فإن الاتفاقية التي لم يلتزم بها الأردن هي الاتفاقية رقم (98) بشأن تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية. وقال إنه بحسب معطيات حصل عليها المرصد فإن الأردن صادق على هذه الاتفاقية ونشرها في الجريدة الرسمية في عام 1963، أي منذ 61 عاماً، إلا أن الحكومات المتعاقبة أهملت تطبيقها، ما أدى إلى تراجع شروط العمل في العديد من القطاعات الاقتصادية. وأشار إلى أن هذه الاتفاقية تضمن في جانب منها حق التنظيم النقابي، بتأكيدها حظر تعرّض العمّال لأي أشكال عقابية أياً كان نوعها بسبب انتماءاتهم ونشاطاتهم النقابية، وما يحصل عكس ذلك في العديد من المنشآت، إذ إن بعض أصحاب العمل يتخذون إجراءات عقابية ضد العاملين في اللجان النقابية المدافعين عن حقوق زملائهم.

ليبيا

توسع في الدفع الإلكتروني للحد من «الكاش»

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

يتوسع مصرف ليبيا المركزي في عمليات الدفع الإلكتروني للتخفيف من استعمال الدفع النقدي (الكاش)، إذ أصبح يشترط البيع عبر الدفع الإلكتروني من أجل الحصول على الاعتمادات المستندية. ودعا «المركزي» الراغبين في فتح الاعتمادات المستندية إلى تقديم ما يفيد قبول المبيعات عن طريق الدفع الإلكتروني الخاص في المصارف التجارية وشركات الدفع المرخصة، وأهمها نقاط البيع (POS) الخاصة بالشركة، حتى يُسوّق المنتج المورد عن طريق الاعتمادات المستندية وفق تعميم للمصارف التجارية.

وطالب «المركزي» مديري المصارف بضرورة تعامل الشركات الخدمية، كشركات الطيران والتأمين وغيرها، بالآلية نفسها، وذلك لتحسين جودة الخدمات المصرفية وتعزيز الرقابة على النقد الأجنبي.

يأتي ذلك مع أزمة السيولة الخانقة التي تعانيها المصارف التجارية منذ مطلع العام الحالي، وسط طوابير طويلة من العملاء لسحب ودائعهم. وأكد المحلل المالي عبد علي عبود في تصريحات لـ«العربي الجديد» أن التعاملات الإلكترونية ارتفعت إلى الضعف، ووصلت بنهاية الربع الأول من العام الحالي إلى تسعة مليارات دينار (سعر الصرف 4,8 دنانير للدولار).

وأشار إلى أن الخطوة سوف تسهم في وضع حل ولو جزئي لأزمة السيولة التي يعانيها الجهاز المصرفي. وقال إن هناك انتشاراً لعمليات الدفع الإلكتروني في المجال التجارية والأسواق خلال الفترة الأخيرة. من جهته، قال المحلل المالي عبد الحكيم عامر غيث إن ليبيا تأخرت كثيراً في الخدمات الإلكترونية، التي ما زالت محدودة، وفي خطوات تقتصر على المدن الساحلية وبعض المناطق مع ضعف الخدمات في المناطق النائية. وأوضح خلال حديثه مع «العربي الجديد» أن عرض النقود خارج القطاع المصرفي وصل إلى 60 مليار دينار، منها 43,15 مليار دينار لدى البنك المركزي في طرابلس و17 مليار دينار لدى مركزي البيضاء، وبالتالي فأي إجراءات جديدة للحد من الكاش تعتبر أمراً ضرورياً في ظل اقتصاد صغير الحجم في ليبيا. وقال المواطن عبد العزيز التواتي (33 عاماً) لـ«العربي الجديد» إن الدفع الإلكتروني حل مشكلات كثيرة في نطاق العاصمة طرابلس، مؤكداً أن محطات الوقود والمخابز ومحال بيع اللحوم والمواشي لا تزال تعتمد الدفع التقليدي. وبات المواطنون يتجهون في تعاملاتهم اليومية إلى نقاط البيع الإلكتروني في مراكز التسوق والمطاعم والصيدليات ومعظم الخدمات التي تستقبل بطاقات الصراف الآلي، وتشهد الأسواق إقبالاً ملحوظاً من المواطنين والتجّار على استخدام البطاقات.

امام صراف الي في طرابلس
(محمود تركية/ فرانس برس)

تقرير

نكبة زراعية في سورية

عاصفة مطرية تُغرق الفلاحين بالخسائر

يشكو مزارعو مدن الساحل السوري من أزمة كبيرة ضربت مواسمهم، إثر العاصفة المطرية القاسية التي قضت على محاصيل أساسية يعتاش منها سكان هذه المناطق، أهمها الأشجار المثمرة والتبغ، فيما تتزايد المطالب بتعويض المتضررين عن الخسائر الباهظة

اسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

«ذهب تعبنا وضاع الموسم»، تطابقت إجابات مزارعي مدن الساحل السوري، بعد العاصفة المطرية المصحوبة بالبرد التي تضرب المنطقة، والتي أتت على محاصيل التبغ والزراعات الصيفية والأشجار المثمرة، كالزيتون واللوزيات، وصولاً إلى البيوت البلاستيكية، ليصبح المشهد «حد الكارثة»، كما يقول معد حسون من قرية «الهنادي» في محافظة اللاذقية لـ«العربي الجديد».

ويشير العامل السابق في ميناء اللاذقية والمتفرغ للعمل الزراعي إلى أن الأمطار ليست دائماً خيراً، لذا كان أجدادنا يقولون «الله يبعث الخير، وليس الأمطار»، لأن توقيت الهطول مهم جداً بالنسبة للزراعة، والعاصفة الأخيرة كانت ضرراً بالكامل، فهي أسقطت زهر الزيتون وبعض ثمار اللوزيات، بعد أن قضت بشكل شبه كامل على محاصيل التبغ التي تختص مدن الساحل بزراعتها. وفي حين لم يظهر بعد حجم الأضرار الإجمالي، تعالت المطالب بتعويض الفلاحين، لأن «معيشة الأسر بالقرى الساحلية مرتبطة بالمواسم الزراعية، واليوم، بعد هذه الكارثة، يخيم الحزن والحيرة على معظم سكان المنطقة الذين يخشون تأخر التعويضات وعدم عدالتها كما يحدث خلال الحرائق»، وفق حسون. ويتابع أن قوانين صندوق «التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية» تشترط أن تتجاوز الأضرار 5 في المائة من إجمالي المساحة المزروعة، وأن يزيد حجم الضرر عن 50 في المائة من الإنتاج الزراعي.

تفاوت الأضرار

وكانت محافظات وسط سورية (حمص، حماة)، إضافة إلى مدن الساحل (اللاذقية وطرطوس)، قد شهدت منذ الأربعاء الماضي عاصفة مطرية محملة بالبرد تسببت بأضرار كبيرة في المحاصيل الزراعية الموسمية من لوزيات وخضر وفواكه، ونالت من مزارع التبغ التي تتركز على الدرجات المرتفعات بالمناطق الجبلية.

وتأثرت محافظة طرطوس الساحلية بشكل كبير، لتنال العاصفة من محاصيل التبغ وتحدث أضراراً وتلفاً بمحاصيل الكرز والجوز والتفاح والعنب والزيتون، في مناطق القدموس، برمانة المشايخ، النبحة، الشيخ بدر، القبو ومناطق بمدينة صافيتا. ويقول وزير الاقتصاد في الحكومة المعارضة، عبد الحكيم المصري، لـ«العربي الجديد»، إن الأضرار الزراعية تفاوتت بعد العواصف المطرية شمالي سورية الأسبوع الماضي، لكنها بالمجمل، مؤسفة وتعد كارثة بالنسبة للمزارعين الذين تكبدوا العناء والمصاريف الكبيرة وينتظرون الموسم.

> 10%
> هي نسبة التعويضات مقارنة مع تكاليف الإنتاج التي يدفعها صندوق «التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية» بعد جولات حصر الأضرار والمعاملات الروتينية، وتعتبر النسبة ضئيلة للفلاحين

ويشير المصري لـ«العربي الجديد» إلى أن الأراضي الزراعية شمالي سورية (إدلب وريف حلب) تأثرت بشكل محدود، نظراً لقلة الأشجار المثمرة ولعدم اصطحاب العواصف بالبرد والرياح الشديدة كما الساحل، بل اقتصر الأمر على أمطار شديدة، أثرت على بعض أشجار الزيتون، لأنها تركزت بمناطق قليلة الشجر مثل اعزاز ولم تهطل بمنطقة عفرين الكثيفة بأشجار الزيتون. لكن هذا لا يعني عدم وجود أضرار، سواء على محصول القمح الذي اصيب بعضه بالتلف، إلا أن وفرة الموسم وطول سيقان القمح حمته قليلاً.

> تلف التبغ والأضرار طاولت الزيتون والزراعات المحمية

> تزايد مطالب المزارعين بالتعويض عن أضرار العاصفة

وتأثرت الزراعات الزيتية والدوائية قليلاً (كمون، كزبرة، حبة البركة، بانسون) ويمكن تقدير الأضرار «بعد جولات قمنا بها» بين 20 و30 في المائة لبعض الحقول والمزارع.

ولكن، يستدرك الوزير، أن الأضرار بلغت ببعض حقول ومزارع مدن الساحل السوري أكثر من 70 في المائة بعد عاصفة البرد التي ضربت المنطقة قبل أيام، وبحكم طبيعة الزراعة بتلك المدن، كانت الآثار كبيرة، خاصة على موسم التبغ الذي تضرر بنسبة 90 في المائة ولم تسلم أشجار التفاح واللوزيات وحتى الزيتون من الأضرار وإن بنسب أقل من التبغ والخضراوات الصيفية.

الخسائر والتعويضات

وحول التعويضات أكد الوزير قيامه بجولات على الحقول والمزارع بعد العاصفة «وسيتم تعويض الأضرار الكبيرة، في حين نظام بشار الأسد لا يعوض إلا الزارعات المتضررة بمناطق سيطرته، وبنسبة قليلة لا تصل لحجم خسائر الفلاحين». ويرى الوزير أن خسائر الفلاحين بمدن الساحل كبيرة ولا بد من تعويضهم بنسب الخسائر وأكثر، كما لا بد، برأيه، من تضمين الأشجار المثمرة ضمن تعويض الخسائر، لافتاً إلى أن العواصف المطرية والرعدية التي ضربت مناطق عدة في سورية، سوف تؤثر على كمية المحاصيل، الأمر الذي سيرفع من مستوى الأسعار ويزيد حاجة السوريين وعوزهم، خاصة في مناطق سيطرة الأسد التي تزيد نسبة الفقر فيها عن 90 في المائة وترتفع الأسعار بشكل متواصل. وامتدت العاصفة إلى وسط سورية فأثرت على التفاحيات والعنب والزيتون في محافظة حمص، بعد أن أدت موسم الحبوب الجاهز للحصاد، خاصة العدس الذي تضرر بنسبة 100 في المائة بحسب تصريح رئيس جمعية فكرام الفلاحية عدنان دبب الذي أشار خلال تصريح لصحيفة محلية إلى أن عاصفة البَرَد أتت على معظم أراضي قرية فكرام المزروعة بالأشجار المثمرة فقط (تفاح، خوخ، دراق، زيتون) والثمار كانت جيدة وحجمها جيد، فالهطولات المطرية الغزيرة حشّت كثيراً من حجمها، ولكن وقع ما لم يكن بالحسبان. ولم تكن اللاذقية بمنأى عن أضرار العاصفة، بل نال البرد من مزارع التبغ بحسب مدير زراعة اللاذقية، باسم دوبا الذي أشار إلى أضرار موسم التبغ وتأذي محصول الأشجار المثمرة، خاصة بريف القرادحة (مسقط رأس حافظ الأسد) والحفة وملاحا وبرمانة المشايخ، مقدراً خلال تصريح نسبة الأضرار بين 70 و100 في المائة بالنسبة للأشجار المثمرة.

انعكاسات على الأسر

كما طاولت آثار العاصفة الرعدية محافظة حماة، وريفها الغربي خاصة منطقة الغاب محدثة أضرار متفاوتة بمواسم القمح والأشجار المثمرة والنباتات الطبية، كما قال مدير فرع إكثار البذار في حماة، عثمان الدعيمس خلال تصريحات للصحافة المحلية، إذ تسببت العاصفة المطرية المصحوبة بحبات برد نتيجة استمرارها لنحو أربع ساعات، بتضرر نحو 64 بيتاً شبكياً من أصل 168، تتبع للمشروع الوطني لإكثار بذار البطاطا».

ويرى المهندس الزراعي يحيى تناري أن العاصفة الحقت أضراراً بالغة «كارثية» بالمحاصيل الزراعية، فقد أثرت على شتل التبغ حديث الزراعة «يمكننا القول أتلفته بنسبة 90 في المائة» ونالت من ثمار الأشجار المثمرة، بين 70 و80 في المائة في محافظة حماة التي يستعد المزارعون لحصادها، من أضرار العاصفة. ويضيف تناري لـ«العربي الجديد» أن أكثر الأضرار، إضافة للأشجار المثمرة والتبغ بمناطق الساحل السوري، طاولت الخضروات الصيفية، سواء المحمية ببيوت بلاستيكية أو المكشوفة (خيار، كوسا، بندورة) مذكراً أن العاصفة المطرية التي ضربت الأسبوع الماضي شمالي سورية، وأثرت بشكل كبير على موسم الحبوب، أذت موسم النباتات العطرية أيضاً، وهي زراعات اختصت بها المنطقة في السنوات الأخيرة.

مزارعون في منطقة عفرين (رامي السيد، Getty)

ديون المزارعين تتراكم

يقول المهندس الزراعي يحيى تناري لـ«العربي الجديد»، عن تداعيات العواصف على موسم الحبوب والخضر وارتفاع الأسعار، إن الأضرار لم تحص بعد، فبالنسبة للقمح لن يتأثر الموسم كثيراً لأن مناطق زراعته الأولى في شمال شرق سورية (مدن الجزيرة الحسكة والرقة ودير الزور)، التي لم تطولها العاصفة بشدة، لكن الآثار كبيرة على محصول التبغ وموسم الفواكه الصيفية التي سيقل عرضها في السوق وترتفع أسعارها.

ويبين أن الآثار المباشرة ستكون على الأسر والمزارعين الذين تكبدوا مصاريف الزراعة والسماد وينتظرون الموسم لتسديد الديون ونفقات المعيشة، لأن مواسم حقولهم هو الدخل الوحيد، ما يعني أن هناك كارثة معيشية حقيقية بالنسبة للمزارعين هذا العام، والتعويض لن يكون عادلاً كما العادة. وتتضاعف مأساة الفلاحين بسبب نقص الدعم الزراعي وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، واستغلال التسعير الحكومي وجشع التجار، كما تقول مصادر لـ«العربي الجديد»، الأمر الذي يضيق هامش ربح الفلاح وبوقعه، كما الحال اليوم، بخسائر وديون.